

تحليل وتقييم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي

خلال الفترة 2009 - 2011

الدكتور: نجيب محمد حمودة الشعافي
جامعة الزيتونة الاردنية - الاردن

المخلص

أصبح مصطلح تنافس وتنافسية ذات واقع متزايد الأهمية في الزمن الحاضر. أصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو إدارات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، وتقدم تقارير عنها لكبار المسؤولين وليس لرجال المال والإعمال فحسب. حتى إن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يعدّ هبوط أحد عناصر أو مكونات التنافسية الاقتصادية مؤشراً يهدد الأمن القومي للبلاد. ولم تعد التنافسية العالمية محتكرة على الشركات لكي تبقى وتتمو أو الأفراد ليحظوا بأولوية فرص التوظيف، بل باتت حاجة أو أشبه بالأمر الملح للدول التي ترغب في استدامة نموها الاقتصادي، وزيادة مستويات معيشة أفرادها، ومشاركتهم في التقدم العلمي والتكنولوجي، لأن هذه الدول أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين. واستند الاهتمام أيضاً إلى التطورات على المستوى العلمي، والتكنولوجي، وتقاصر المسافة بين العلم والتقانة أو بين الاختراع وتطبيقه. ولم تعد الصناعة مرتبطة، بالضرورة، وفي كل فروعها، بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي ومهارات العاملين والإدارة. فالنمو الاقتصادي يسهم في توسيع قاعدة الخيارات أمام الأفراد والحكومات، والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من إمكانيات زيادة هوامش الحرية أمام الإبداع والابتكار للأفراد ونبذ الاحتكار، ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل: الرعاية الاجتماعية والصحية والسعي للتقدم العلمي والتكنولوجي بشكل أفضل وفعال. إذ تسلط الورقة البحثية الضوء على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وترتيبها من بين الدول، ووضع رؤية مستقبلية لليبيا، وربطها بإستراتيجية مقترحة للنمو الاقتصادي المستدام والتطور التكنولوجي، وذلك اعتماداً على الإمكانيات المتاحة والممكنة.

مفاتيح الكلمات: ليبيا، التنافسية العالمية، المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل الابتكار والتطور، النمو الاقتصادي، التطور التكنولوجي.

Analysis and Assessment of the Global Competitiveness in Libyan Economy 2009-2011

Abstract:

The World Economic Forum publishes a comprehensive series of reports which examine in detail the broad range of global issues it seeks to address with stakeholders as part of its mission of improving the state of the world. Besides reports on its key events and standalone publications such as the Global Competitiveness Report, the Global Risks Report and the Global Gender Gap Report, the Forum produces landmark titles covering the environment, education, individual industries and technologies. The paper domination highlighted the competitiveness of the Libyan economy and organised between the countries, which present the future vision for the Libyan economy and linked with the strategy proposed for the sustainable economic growth and other technological development, depending on the facilities available and possible measures.

Keywords: Libya, Global competitiveness, Basic Requirement, Efficiency Enhancers, Innovation & Sophistication factors, Economic growth, Technological development.

المقدمة:

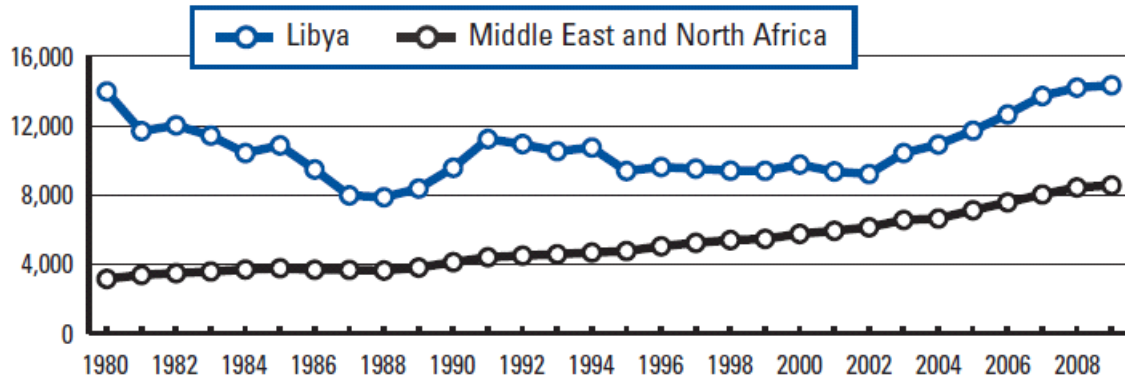
أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف تقرير التنافسية العالمي لعام 2010-2011، والذي يقوم سنوياً ومنذ عام 1979 بإصداره، وذلك ضمن سياق دراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي، إذ يعدّ هذا التقرير أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصةً عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين. عالمياً أشار تقرير هذا العام إلى تصدر سويسرا الترتيب العام وتقدم كل من السويد (2) وسنغافورة (3) على الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت مرتبتين عن العام 2010، لتصل إلى المرتبة الرابعة، ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي للولايات على مدار السنين الماضية، واستمرار المخاوف بشأن أسواقها المالية، إذ تأتي كل من ألمانيا واليابان وفنلندا وهولندا والدنمارك وكندا على التوالي في المراتب الأخرى ضمن مجموعة الدول العشر الأولى حسب مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index).

بعد فترة مزدهرة نسبياً، شهدت دول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا (MENA) تراجعاً في متوسط معدلات النمو خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، من 6.1 في عام 2008 إلى 2.2 في المئة في عام 2009. ومع ذلك، كان تأثير منطقة الشرق الأوسط من الانكماش أقل من بعض المناطق الأخرى، لأنها لم تكن مرتبطة ارتباطاً قوياً بالأسواق العالمية. علاوة على ذلك، وضعت العديد من البلدان برامج التحفيز الضخمة في مكانها، مما ساعد على كبح الركود الاقتصادي في كثير من الحالات أدى أيضاً إلى إدخال تحسينات في البنية التحتية. وبشكل عام، قد أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية بعض نقاط الضعف التي تعرضت لها اقتصادات المنطقة، وأدى إلى اتساع الفجوة بين اقتصادات دول الخليج، وبقية دول المنطقة، وهو الاتجاه الذي لوحظ خلال السنوات الأخيرة. ومن الجدير ذكره هنا أن لبنان تقدم في الترتيب على سورية التي حلت في المرتبة 97، وعلى ليبيا التي صنّفت في المركز 100، التي جاءت بعد معظم الدول العربية الأخرى. على الرغم من كل الدول لديها بيانات مستقرة للاقتصاد الكلي (ليبيا خصوصاً)، فإنها تواجه العديد من التحديات المستقبلية مثل: عدم كفاءة السلع، والعمل، والأسواق المالية، فضلاً عن البنية التحتية المتخلفة، ومستويات منخفضة من اعتماد التكنولوجيا. ويقيم تقرير التنافسية العالمي، الذي يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي، القدرة التنافسية لكل دولة من خلال اثني عشر محوراً يضم كل منها عدداً من المؤشرات، تشمل تقارير المؤسسات الدولية، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة، التعليم الابتدائي، التعليم العالي، التدريب، فاعلية السوق وكفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، مستوى الجاهزية التقنية، حجم السوق، ومدى تقدم الشركات، والابتكار.

اعتبر برنامج الأمم المتحدة للإنماء أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي "مقوماً بالدولار" (انظر شكل 1) والذي يعكس مستوى المعيشة هو المؤشر الثالث من مؤشرات قياس التنمية البشرية، فبعد تمتع الفرد بمستوى صحي ملائم ومستوى تعليمي ملائم أيضاً لا بد أن يتمتع بمستوى معيشة ملائم لكي يكون قادراً على المشاركة في العملية الإنتاجية

ولكي تتحقق له تنمية بشرية معينة يحدث من خلالها تنمية اقتصادية لا بد أن يحصل الفرد على نصيب ملائم من الناتج المحلي الاجمالي، وقد أوضحت التقارير أن ليبيا احتلت المرتبة الـ "8" عربيا والـ "57" عالميا في نصيب الفرد من الدخل القومي "14884" دولارا في العام 2010 مقابل "14328" دولارا في العام 2009. وتبوأ دولة قطر المركز الأول عربيا وعالميا للعام 2010 وبلغ نصيب الفرد في دولة قطر في العام 2010 "90149" دولارا سنويا مقابل "83841" دولارا في العام 2009.

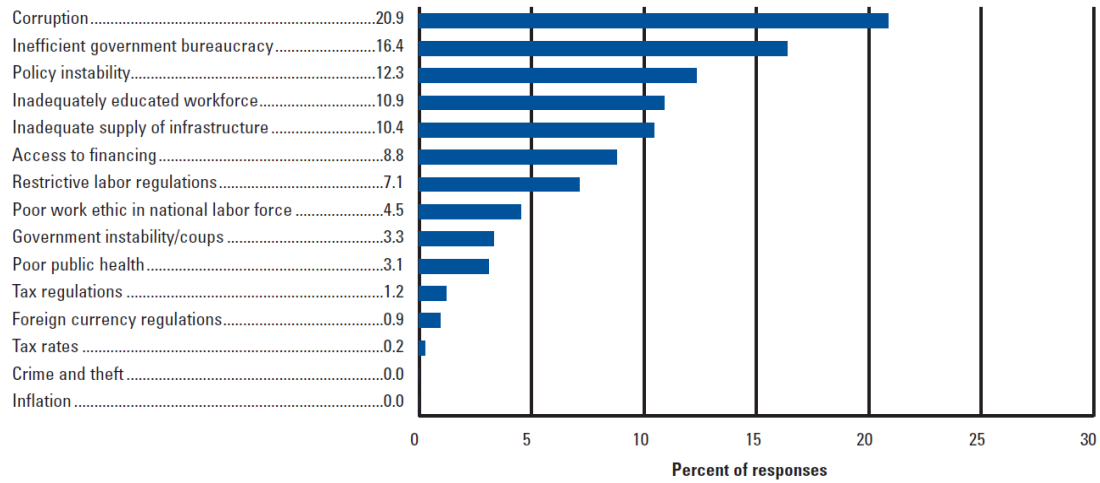
الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية للفرد) (int'l \$) 2009 - 1980



المصدر: (Schwab, 2010).

وأفاد التقرير السنوي (2010-2011)، لمنظمة الشفافية العالمية بأن ليبيا احتلت المرتبة 146 في الفساد والرشوة وبيروقراطية الحكومية من مجموع 178 دولة، فضلا عن عدم كفاية الإمدادات من البنية التحتية. وذلك انعكس لطبيعة النظام السياسي القائم في البلاد في تلك الآونة، إذ لا وجود لأي هامش من المساءلة الجادة المبنية على المعرفة الميدانية لطبيعة المشاكل التي تعاني منها الإدارة، هذا الجهل بقيم الشفافية والمساءلة العامة أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد، وذلك واضح عند النظر في ترتيب ليبيا على مقياس الشفافية الدولية كما في الشكل التالي:

الشكل (2): أبرز عوامل إشكالية ممارسة الأعمال التجارية في ليبيا في تقارير التنافسية العالمي لعام (2010-2011)



المصدر: (Schwab, 2010).

ترتيب ليبيا ضمن دول المنطقة في التقرير التنافسية العالمي للفترة (2009-2011)

لأول مرة في تقرير هذا العام انضمت كل من لبنان والجمهورية الإيرانية الإسلامية الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA Region)، المشاركة في التقرير لتصل إلى 18 دولة، إلا أن ليبيا مازالت في الترتيب السابع عشر بين هذه الدول وذلك للسنة الثالثة على التوالي. ففي الوقت نفسه، لم يكن من الممكن لتغطية ليبيا في دورة هذا العام من التقرير السنوي (2011-2012)، بسبب الاضطرابات الاجتماعية المدمرة في البلاد، مما جعل إدراجها غير ممكن.

فالاقتصاد الليبي يعاني من اختلالات جوهرية تجعل إمكانية تحقيق معدلات نمو مستدامة أمراً غير ممكن في الظروف الحالية، وترجع هذه العوائق إلى مشاكل جوهرية في تنوع مصادر النمو الاقتصادي. فالتراجع الكمي في كل من الاستثمار المادي، والتشغيل الكيفي في إنتاجية العامل وكفاءة رأس المال ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، مما يعكس تدهوراً في رأس المال البشري الذي يعد المصدر الرئيسي للإنتاجية والتنافسية في عالم يفرض مقاوماته التنافسية العصرية للبقاء والاستمرار نتيجة تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة كماً وكيفاً، وعدم تطوير الجانب المعرفي والتقني في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى تراجع استخدام التقنية، مما انعكس سلباً على العملية الإنتاجية.

من جانب آخر لعبت التشريعات والسياسات غير المدروسة والمخطط لها وفقاً إستراتيجية محددة- بالرغم من كل الجهود التي بذلت بداية التسعينات وفي الفترة (2000-2010)- دوراً غير مشجع للنمو وللاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وتطوير القدرات البشرية من جهة وغير المخطط لها نحو زيادة العدالة الاجتماعية، وذلك نتيجة ضعف الكفاءة في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم وضوح في التوجهات الاقتصادية الإستراتيجية.

نتائج هذه العوامل الجوهرية انعكس سلباً على معدلات نمو حقيقية متراجعة تقل عن معدل نمو السكان الذي لا يتعدى 6,597,960 نسمة لآخر إحصائية 2011، (CIA. 2011). واقتصاد ريعي أحادي المصدر، يعتمد على النفط،

وضعف في قطاع الزراعة، والصناعة التحويلية وتضخم في الخدمات، ما عدا الخدمات المالية التي بقيت الأضعف في منطقة شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وانعكس ذلك على تنوع ضعيف للصادرات، وقيم مضافة منخفضة وخسارة أسواق تقليدية للسلع الليبية. إن ضعف استغلال الإمكانيات الكامنة الكبيرة نسبياً في الاقتصاد الليبي وخاصة الموارد البشرية قاد إلى خسائر اقتصادية واجتماعية من حيث انخفاض العائد الاقتصادي وبالتالي تراجع رفاهية المجتمع من جهة، وبذل الفرد لأقل من قدراته الكامنة مما يسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية ونفسية. إن العدالة الاجتماعية ورفاه الفرد أو المواطن ليست الهدف النهائي للتنمية وحسب، بل هي حاجة لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام لعدة اعتبارات أولها: أن تمتع الأفراد بالمستوى المعيشي اللائق يزيد إنتاجيتهم في المجالات كافة، وليس آخرها تعافي المجتمع وقيام علاقات صحية تضمن الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

هناك ضرورة لإجراءات سريعة وعميقة في السياسة المالية باتجاه تطوير دور المؤسسات، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وزيادة العدالة في التخصيص، بالإضافة إلى إصلاح في الإيرادات الضريبية بأشكاله كافة والتي يعدّ إصلاح السياسات الإدارية المالية على رأس أولوياتها. السياسة النقدية بحاجة إلى إعادة نظر مؤسساتية من حيث استقلالية المصرف المركزي وعلاقته بالمصارف، وإصلاح جذري للمصارف العامة وتفعيل أدوات السياسة النقدية مع بناء التشريعات التحوطية التي تضمن إقامة سوق الأوراق المالية، في مناخ استثماري ملائم، والتي غدت ضرورة موضوعية وملحة لتمويل الاقتصاد الوطني، وربطها بالأسواق العربية والعالمية، مع مراعاة الاستقرار في عوامل الاقتصاد الكلي.

جدول(1): ترتيب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب مؤشر التنافسية العالمي للعامين 2009-2010 و2010-2011.

(Lower Rank = Better Performance)

الدولة	الترتيب لتقرير 2010-2009 من أصل (133) دولة	الترتيب لتقرير 2011-2010 من أصل (139) دولة	فرق الأداء خلال العامين
قطر	22	17	↑5
السعودية	28	21	↑7
إسرائيل	27	24	↑3
الإمارات	23	25	↓2
تونس	40	32	↑8
عمان	41	34	↑7
الكويت	39	35	↑4
البحرين	38	37	↑1
تركيا	61	61	=
الأردن	50	65	↓15
إيران	-	69	-
المغرب	73	75	↓2
مصر	70	81	↓11
الجزائر	83	86	↓6
لبنان	-	92	-
سوريا	94	97	↓3
ليبيا	88	100	↓12
موريتانيا	127	135	↓8

المصدر: (Schwab: 2009, 2010).

المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2010-2011:

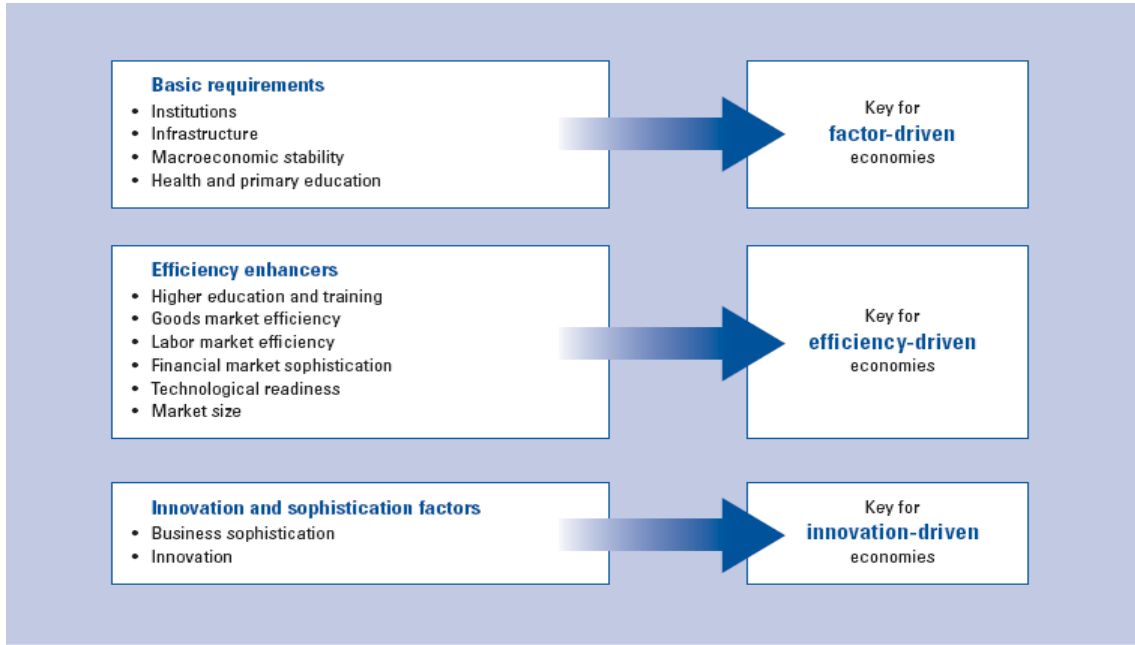
إن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) في جنيف يقوم سنوياً ومنذ العام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، إذ يقوم المنتدى سنوياً بإصدار تقرير التنافسية العالمي والذي يعدّ أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية خاصةً عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين. كما يمكن عدّ تقرير التنافسية العالمي - والذي يُعد من أهم النشاطات البحثية التي تركز على البعد الاقتصادي- مؤشراً للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، إذ يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، وحيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار، وكون ان الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة، لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذا وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.

يعتمد التقرير في تحليله لتنافسية الدول المشاركة والبالغ عددها (139) دولة لعام 2010-2011، على نوعين رئيسيين البيانات، وهي:

- **البيانات الكمية (Quantitative Data):** وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي، والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.
- **البيانات النوعية (Qualitative Data):** وهي البيانات يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، بحيث يتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

ويرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو، والتطور الاقتصادي المختلفة إذ يفترض التقرير أن المحركات (drivers) التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، ولكل مرحلة لها المحاور التي تقيس أداء الدولة تبعاً لها كما هو واضح في الشكل (3) التالي:

الشكل (3): المحاور (المؤشرات) لتقرير التنافسية العالمي وتصنيفها حسب المجموعات



المصدر: (Schwab; 2009).

ما يلي تصنيف المحاور ضمن مجموعات تعكس مراحل النمو والتطور الاقتصادي التي تمر به الدول وتوضيح دلالات هذه المحاور:

أولاً- مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. محور المؤسسات (Institutions):

وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي توفر نطاقاً مناسباً، لتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل القومي، وبالتالي تعزيز الاقتصاد بشكل عام، وعليه يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص.

2. محور البنية التحتية (Infrastructure):

ويعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة التي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى إدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.

3. محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Stability):

إذ يعكس هذا المحور أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، فالاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال، وبالتالي يلعب دوراً أساسياً في القدرة التنافسية للدولة. مثلاً إن العجز المالي للدولة تحد من قدرة بيئة الأعمال للاستجابة أو التفاعل مع الدورات التجارية والاقتصادية العالمية، كما أن

الشركات لا تتاح لها الفرصة بالعمل بكفاءة وتحقق ربحاً في ضوء ارتفاع معدلات التضخم. باختصار إن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة إلا إذا توافر استقرار في البيئة الاقتصادية الكلية.

4. محور الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education):

إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعلمون الأصحاء هم اللبنة الأساسية في التنمية المستدامة.

ثانياً - مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالموثرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. محور التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training):

في ظل العولمة إن الدول بحاجة ماسة إلى قوة عاملة متعلمة ومدرّبة على أن تكون قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. ويقيس هذا المحور معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

2. محور كفاءة السوق (Goods Market Efficiency):

يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الصحية بين الشركات المحلية، كما يعكس دور الدولة في إيجاد التسهيلات حتى تتمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول إلى الأسواق العالمية، وتتألف نظيراتها من السلع والخدمات العالمية، هذا بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية، ومدى تطور حاجات المستهلكين، وبالتالي فإن وجود سوق قوية في الدولة تمكنها من إنتاج المزيج الصحيح للسلع والخدمات في ظل العرض والطلب.

3. محور كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency):

يعكس هذا المحور فعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة، ويقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيهه، وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

4. محور تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication):

يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية، ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. ومن الجدير بالذكر أن الأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دوراً هاماً في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

5. محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness):

لقد أصبح مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي يعتمد أكثر

فأكثر على الجاهزية التكنولوجية التي تمتلكها الدولة، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة سواء تلك التي تم الوصول إليها محلياً أو التي تم استيرادها من الخارج.

6. محور حجم السوق (Market Size):

يؤثر كبر حجم السوق المحلية على الإنتاجية من حيث أن كبر حجم السوق يتيح للشركات العمل في بيئة تتميز بوفورات الحجم، مما يساهم بتقليل التكاليف التشغيلية.

ثالثاً- مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors) وتتضمن المحاور (أو ما يعرف بالموشرات الاقتصادية الرئيسية) التالية:

1. محور مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):

يتضمن هذا المحور نوعية بيئة الأعمال، ومدى تطور سير الأعمال، وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدام تلك الشركات أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة. كما يعكس هذا المحور أيضاً مدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة (Clusters) في الدولة التي لها دور فاعل في تحفيز القدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبياً.

2. محور الابتكار (Innovation):

إن الابتكار هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز، ولخلق إنتاجية مستدامة كقوة. يعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة، ومراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

نتائج ليبيا حسب تقرير التنافسية العالمي لعام 2010-2011

أوضح التقرير تراجع مرتبة ليبيا التنافسية إلى المرتبة (88) من بين (139) دولة مقارنةً مع المرتبة (68) من بين (133) دولة العام 2009-2010. وأشارت النتائج إن جوهر الإستراتيجية هو محاولة استخدام المعرفة المتراكمة عند الدولة المتقدمة بشكل فعال للانتقال إلى مرحلة إنتاج الأفكار والمعرفة في مراحل لاحقة، وهنا يظهر التحدي الأكبر في ردم الفجوة المعرفية مع الآخر التي تزداد بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الثورة التكنولوجية في الحصول على المعلومات. بالتالي نحتاج في ليبيا إلى دراسة عميقة للإجراءات التي تعظم الاستفادة من طاقتنا باتجاه نمو مستدام، ومن المفترض هنا التمييز بين النمو في الأجل القصير والطويل. فالنمو في الأجل القصير يمكن إطلاقه بدون إصلاحات مؤسسية كثيفة و بالاعتماد على إستراتيجية استثمارية بالتعاون بين سياسات تشجيعية حكومية ومساهمة أساسية من الأفراد، بينما يحتاج النمو المستدام إلى الوصول إلى مؤسسات على مستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، وهذا يحتاج إلى سياسات تشجيع البحث العلمي والتطوير المؤسسي والتعليمي وتحفيز المبدعين والمبادرين وتعزيز ثقافة الثقة والارتقاء بعمل الجهاز الحكومي، واحترام الملكية الفكرية، وسيادة القانون، والتطوير الإداري،

والمشاركة الحقيقية بين مختلف الفئات.

إنه من الجدير الوقف عند التراجع الكبير في مرتبة ليبيا حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، حيث يواجه أداء الاقتصاد الليبي عددا من التحديات الرئيسية المتمثلة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، واعتماد الاقتصاد على قطاع ريعي أحادي الجانب كالنفط، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد عرضة للتطورات، وتحت رحمة الأسواق العالمية، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام. ويسعى التحليل لتحديد أهم العوامل المسببة لهذا التراجع في الفترة (2009-2011) مع تحديد دور السياسات الكلية على النمو. وعلى أية حال، يبقى موضوع النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي مجال الاهتمام الأول للباحثين والمخططين، وكل العاملين والمهتمين في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ولكل مرحلة لها المحاور التي تقيس أداء الاقتصاد الليبي حسب بعض المحاور الأساسية والتراجع الكبير في مرتبة ليبيا حسب المحاور الأخرى، والتي يمكن عرضها في الجدول (1) على النحو الآتي:

جدول (1): مرتبة ليبيا في المحاور الرئيسية في تقرير التنافسية العالمي للعامين 2009-2010 و 2010-2011.
(Lower Rank = Better Performance)

المحاور الرئيسية	مرتبة ليبيا		فرق الأداء
	مرتبة ليبيا حسب تقرير 2009-2010 (من بين 133 دولة)	مرتبة ليبيا حسب تقرير 2010-2011 (من بين 139 دولة)	
المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية Basic Requirement	68	88	20 ↓
المحور الأول: المؤسسات	67	111	44 ↓
المحور الثاني: البنية التحتية	105	95	10 ↑
المحور الثالث: بيئة الاقتصاد الكلي	4	7	3 ↓
المحور الرابع: الصحة والتعليم الأساسي	104	115	11 ↓
المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers	110	127	17 ↓
المحور الخامس: التعليم العالي والتدريب	75	95	20 ↓
المحور السادس: كفاءة السوق	119	134	15 ↓
المحور السابع: كفاءة سوق العمل	132	139	7 ↓
المحور الثامن: تطور الأسواق المالية	122	130	8 ↓
المحور التاسع: الجاهزية التكنولوجية	98	114	16 ↓
المحور العاشر: حجم السوق	73	84	11 ↓
المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور Innovation & Sophistication Factors	111	135	24 ↓
المحور الحادي عشر: مدى تطور بيئة الأعمال	111	136	25 ↓
المحور الثاني عشر: الابتكار	106	131	25 ↓

المصدر: (Schwab: 2009, 2010).

مجموعة المتطلبات الأساسية (Basic Requirements):

يلاحظ من الجدول أعلاه أن تراجع ليبيا 20 مرتبة حسب هذه المجموعة عن العام الماضي، فقد كانت كافة المحاور التي شملتها هذه المجموعة نقاط قوة ذات ميزات تنافسية العام الماضي ما عدا محور البنية التحتية إذ مازالت ليبيا تحتل موقعا متواضعا ضمن المراتب المتأخرة فيه خلال السنوات الماضية. ومن الملاحظ أنه بعد تراجع الاقتصاد الليبي في أغلب

المحاور المكونة لهذه المجموعة هذا العام، بقى المحور الثالث (بيئة الاقتصاد الكلي) ميزة تنافسية في حين أن باقي المحاور لم تعد نقاط قوة هذا العام، وذلك لتراجع مرتبة ليبيا إلى ما بعد المرتبة 88.

المحور الأول- المؤسسات (Institutions) :

تراجع أداء الاقتصاد الليبي حسب هذا المحور 44 مرتبة ليحقق (111) هذا العام بسبب التراجع في كافة المؤشرات المكونة له، ومن أبرزها المحسوبية في اتخاذ القرارات من المسؤولين الحكوميين (122) وعبء التنظيم الحكومي (109) والإسراف في الإنفاق الحكومي (65) واستقلال القضاء (95) وشفافية السياسات الحكومية (135) والتعويل على خدمات الشرطة (100) وحقوق الملكية (111) وتحويل الأموال العامة (123) والسلوك الأخلاقي للشركات (137) وقوة معايير المراجعة وإعداد التقارير (135) وفعالية مجالس إدارة الشركات (139) وحماية مصالح الأقلية (118) وقوة حماية المستثمرين (138) حيث تراجعت مرتبة ليبيا حسب هذه المؤشرات الفرعية 75 و 73 و 46 و 63 و 111 و 82 و 93 و 76 و 84 و 114 و 132 و 79 و 114 مرتبة على التوالي، مع العلم أن هذه المؤشرات جميعاً مستمدة من نتائج تقرير التنافسية العالمي. ومن الجدير ذكره أنه بالرغم من هذا التراجع في هذا المحور واحتوائه أغلب نقاط ضعف، إلا أنه لا يعد ميزة تنافسية لليبيا مقارنة مع أداء الدول الأخرى المشاركة في التقرير. فحماية الملكية وسيادة القانون ومحاربة الفساد والفعالية الإدارية ونوعية التشريعات وزيادة المشاركة الحقيقية للأفراد لا يمكن تحقيقها إلا بتبني خيار الإصلاح الحقيقي لدور المؤسسات.

المحور الثاني- البنية التحتية (Infrastructure):

احتلت ليبيا مرتبة (95) حسب هذا المحور متقدمة بـ عشر مراتب مقارنة مع تقرير العام 2009-2010، بالرغم من التراجع في مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة (115) في حين كانت مرتبة ليبيا (108)، والتراجع في مرتبة ليبيا حسب مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ إلى مرتبة (116) مقابل 104 للعام 2009-2010، والتراجع في مرتبة ليبيا حسب المؤشر الفرعي للجودة البنية التحتية للنقل الجوي (126) بمقدار سبع مراتب ليحقق المرتبة (133) هذا العام 2010-2011. وهذا انعكس على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام ساعد على ذلك عدم وضوح رؤية الإصلاح وعدم الاتفاق من خلال المشاركة على تحقيق أهداف الإصلاح والأهم وهو الاتفاق على الإجراءات المؤسسية اللازمة لتحقيقه. إن تطوير البنية التحتية له آثار تشابكية هامة من حيث تحسين نوعية حياة المواطن وتخصيم بقية القطاعات الإنتاجية وجذب الاستثمارات بهدف التوسع في التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث- محور بيئة الاقتصاد الكلي (Macroeconomic Environment):

بالرغم من تواضع مرتبة ليبيا حسب هذا المؤشر على مدار الأعوام الماضية إلا أن الاقتصاد الليبي قد حقق التقدم الوحيد له ضمن محاور الإثنا عشر هذا العام، فقد كان أداء الاقتصاد الليبي جيدا نوعا ما في معظم مؤشرات هذا المحور. حيث تقدمت ليبيا في مؤشر التضخم إلى المرتبة (67) في حين كان يحتل مرتبة (89) العام 2009 محققاً بذلك ميزة تنافسية ويعزى ذلك إلى الانخفاض أسعار النفط العالمية والتي انعكست بدورها بشكل إيجابي على معدلات التضخم،

كما حقق ميزة تنافسية أخرى بحصوله على المرتبة (2) في مؤشر عجز الموازنة و(3) في مؤشر الميزانية العامة للدولة، في حين تراجعت ليبيا في مؤشر معدل التوفير العام إلى مرتبة (39) في حين كانت مرتبة ليبيا (4) العام 2009 حيث يعود هذا التراجع إلى زيادة تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغرى والكبرى الذي حصل في العام 2009.

المحور الرابع - الصحة والتعليم الأساسي (Health and Primary Education):

تراجعت ليبيا في محور الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية حيث سجلت المرتبة (115) مقارنة بالمرتبة (104) للعام 2009، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور كمؤشر الأثر الاقتصادي لمرض للأيديز حيث تراجع 7 مراتب عن العام 2009 ليسجل المرتبة (47)، ومؤشر الأثر الاقتصادي لوفيات الرضع على بيئة الأعمال والذي تراجع 3 مراتب ليسجل المرتبة (69) بالإضافة إلى تراجع مؤشر جودة التعليم الأساسي بمقدار 22 مرتبة لتحتل ليبيا المرتبة (128). والذي انعكس التراجع في مساهمة التكنولوجيا في النمو الاقتصادي والتي تعد أحد أساسيات النمو المستدام وتعكس ضعف المستوى الصحي والبحث والتطوير في الاقتصاد الوطني.

مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers):

تراجعت ليبيا حسب هذه المجموعة 17 مرتبة، وتمثل المحاور والمؤشرات ضمن هذه المجموعة الأكثر أثراً على مرتبة ليبيا حسب مؤشر التنافسية العالمي (GCI)، وذلك لأن ليبيا أصبحت ومنذ العام 2009 اقتصاداً تعتمد تنافسيته كلياً على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة الأمر الذي أدى إلى تسليط الضوء على الجوانب التي يجب على الاقتصاد الليبي معالجتها ليتمكن من تحقيق التطور المرجو ضمن هذه المجموعة.

المحور الخامس - التعليم العالي والتدريب (Higher Education and Training):

سجلت ليبيا المرتبة (95) مقارنة بالمرتبة (75) للعام 2009 متراجعاً بذلك 20 مرتبة، حيث يعزى ذلك إلى التراجع في المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم والذي تراجعت ليبيا فيه 10 مراتب ليسجل المرتبة (138)، والتراجع الملحوظ لمؤشر جودة التعليم الرياضيات والعلوم بمقدار 33 مرتبة ليسجل المرتبة (113) لليبيا ضمن الدول المشاركة في التقرير، هذا بالإضافة لمؤشر توافر البحوث المتخصصة وخدمات التدريب المحلي بمقدار 20 مرتبة ليسجل المرتبة (134)، وجودة تدريب الموظفين بتراجع مقداره 11 مرتبة لتسجل ليبيا المرتبة (110)، ومؤشر جودة إدارة المدارس بمقدار 4 مراتب لتحتل ليبيا المرتبة (137). مما انعكس على مساهمة ضعيفة لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي. وهدفت دراسة البنك الدولي (World Bank, 1998) إلى دراسة مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي (قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام) بالقراءة والكتابة ومتوسط العمر المتوقع أن يعيشه الفرد في (83) دولة من الدول النامية خلال الفترة (1960-1977). وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بمعدلات أعلى في التعليم وكذلك بمعدلات عمرية أطول لأفرادها. وهدفت دراسة لليونسكو

(UNESCO) أجريت على أحد عشر دولة خلال الفترة 1950-1959، لحساب معاملات الارتباط بين القيد في المدارس ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك ارتباطاً بين أعداد الطلاب المقيدون بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت إلى أن هناك ارتباطاً بين أعداد الطلاب المقيدون بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير الأمم المتحدة، 2004).

المحور السادس - محور كفاءة الأسواق السلعية (Goods Market Efficiency):

تراجعت ليبيا حسب هذا المحور 15 مرتبة لتحقيق مرتبة (134) هذا العام 2010 وبذلك هذا المحور لم يحقق الميزة التنافسية للاقتصاد الليبي، ويعود هذا التراجع إلى تراجع ليبيا 14 مرتبة حسب مؤشر عبء الإجراءات الجمركية لتصل إلى مرتبة (109) وتراجع مرتبته حسب مؤشر تأثير الأعمال التجارية من القواعد المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر 28 مرتبة ليصل إلى (121)، هذا بالإضافة لمؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار بمقدار 56 مرتبة ليسجل المرتبة (136)، ومؤشر انتشار الحواجز أمام التجارة بتراجع مقداره 7 مراتب لتسجل ليبيا المرتبة (92)، ومؤشر درجة ميل العملاء بمقدار 11 مرتبة لتحتل ليبيا المرتبة (131)، ومؤشر شدة المنافسة المحلية بمقدار 8 مراتب لتحتل ليبيا المرتبة (130). وبالرغم من تراجع ليبيا في المحور إلا أنه حقق تقدماً حسب بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر تكاليف السياسات الزراعية لتصل ليبيا إلى (74) متقدماً بذلك 31 مرتبة عن العام 2009، هذا بالإضافة لمؤشر التعريفات الجمركية لتسجل ليبيا المرتبة الأولى من بين الدول في تقرير التنافسية العالمي 2010 وبذلك لازال هذا المؤشر ميزة تنافسية لليبيا، ومؤشر مدى تأثير فرض الضرائب بمقدار 11 مرتبة لتحتل ليبيا المرتبة (34)، من الجدير ذكره أن هذين المؤشرين مستمدان من نتائج مسح الآراء لقادة الرأي في القطاع العام والخاص في ليبيا من رجال أعمال ومدراء عامين.

المحور السابع - كفاءة سوق العمل (Labor Market Efficiency):

يعتبر هذا المحور نقطة من نقاط الضعف المهمة التي تعيق من رفع تنافسية الاقتصاد الليبي، حيث تراجعت مرتبة ليبيا إلى (139) بمقدار 7 مراتب هذا العام 2010-2011، ويعزى ذلك إلى أن أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور شهدت تراجعاً هذا العام، حيث تعتبر نقاط ضعف يجب معالجتها وتتمثل بتراجع مؤشر هجرة الأدمغة بمقدار 39 مرتبة لتصل إلى (134)، والاعتماد على الإدارة المحترفة بمقدار 9 مراتب ليصل إلى (139)، وتراجع مرتبته حسب مؤشر المرونة في تحديد الأجور 12 مرتبة ليصل إلى (123) وضعف العلاقة الرابطة بين رواتب العاملين والموظفين وإنتاجيتهم في ليبيا حيث حقق مرتبة (139) متراجعاً بذلك 6 مراتب، وضعف التعاون بين أصحاب العمل والعمال أو الموظفين (117) حيث بلغ التراجع 19 مرتبة، بالإضافة إلى تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة (133) والتي تمثل أدنى مرتبة من بين الدول المشاركة في التقرير. وأشارت دراسة (Barro and Lee 2000)، إلى أن تعليم المرأة في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في تخفيض معدلات الخصوبة لدى السكان، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين والديموغرافيين عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على السواء.

وهنا تظهر مشكلتان الأولى هي ضعف مساهمة العنصر البشري في الاقتصاد الوطني، وهذا قد يعود جزء منه

إلى انخفاض وتدني الأجور التي لا تعبر في كثير من الأحيان عن الناتج الحقيقي للعمالة. وبالمقابل فالإنتاجية الضعيفة للعمالة فهي تعاني من ضعف التأهيل والتدريب تلك الكوادر بما يمكنهم من القدرة على تنفيذ وظائفهم والإلمام بها. كل ذلك يشير إلى عدم الاستفادة المثلى من بنود تخطيط الموارد البشرية للوصول إلى تحقيق الأغراض والأهداف.

المحور الثامن - تطور الأسواق المالية (Financial Market Sophistication):

برغم من تراجع الاقتصاد الليبي ثمانية مراتب في هذا المحور (130) إلى أنه حقق ميزة تنافسية في مؤشرين من مؤشرات هذا المحور مثل: مؤشر توافر رأس المال الاستثماري (55)، ومؤشر سهولة الحصول على القروض (87)، في حين تراجعت ليبيا تراجع أكبر وخروجها كميزة تنافسية في مؤشر تنظيم بورصات الأوراق المالية حين حقق المرتبة (135) مقابل (125) للعام 2009 ومؤشر التمويل في سوق الأسهم المحلية (122) بتقدم 6 مراتب في العام 2009، بالإضافة إلى تراجع مؤشر القيود المفروضة على تدفقات رأس المال بمقدار 14 مرتبة لتحل ليبيا المرتبة (134). وهو يعكس تراجع حصة العامل من رأس المال وتراجع البيئة الاستثمارية والدور السلبي للسياسات الاقتصادية في التأثير على الاستثمارات وعدم تشجيع إقامة المشاريع غير التقليدية، بالإضافة إلى عدم تعويض إهلاك المخزون من السلع الرأسمالية.

المحور التاسع - الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness):

تراجعت ليبيا في محور الجاهزية التكنولوجية (Technological Readiness) ضمن مجموعة محفزات الكفاءة (Efficiency Enhancers) لتسجل المرتبة (114/139) مقارنة بالمرتبة (98/133) للعام 2009 حيث يعزى التراجع للمحور للتراجع في المؤشرات الفرعية كمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا بتراجع (36) مرتبة ليسجل المرتبة (127/139) ومؤشر مدى توفر التكنولوجيا الحديثة بتراجع (26) مرتبة ليسجل المرتبة (96/139) ومؤشر عدد مستخدمي الانترنت بتراجع (5) مراتب ليسجل المرتبة (116/139)، بالإضافة إلى تراجع مؤشر مدى استيعاب الشركات التكنولوجية بمقدار 33 مرتبة لتحل ليبيا المرتبة (99/139). إن رفع إنتاجية عوامل الإنتاج يتطلب تطوير التكنولوجيا وتحسين مؤشرات التنمية البشرية حيث يوجد ارتباط وثيق بين قيمة الناتج للفرد وبين مستوى التنمية البشرية والتطور المعرفي ويعد مصدرا من مصادر النمو المستدام.

وقدمت نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي نموذجاً للنمو، (Romer 1986, Lucas 1988, Barro 1997) تمحور حول دمج مفهوم رأس المال البشري، كالمهارات والمعارف التي تجعل الأفراد أكثر إنتاجية. وبخلاف رأس المال المادي، يتميز رأس المال البشري بتزايد معدلات عوائده، بحيث لا يتباطأ النمو عندما يتراكم رأس المال البشري. وقد ركزت الدراسات في هذا السياق على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري (التعليم مثلاً)، أو ترفع من مستوى التقدم التقني (الابتكارات). وبذلك يرتبط النمو وفق نظرية النمو الداخلي، إضافة إلى عنصري رأس المال المادي والبشري، بعوامل داخلية أهمها ما يرفع كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من مستوى التقدم التقني كالابتكارات والاختراعات. وتندرج هذه العوامل تحت مسمى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

المحور العاشر - حجم السوق (Market Size):

تراجعت مرتبة ليبيا بشكل طفيف إلى المرتبة (84)، حيث يعزى التراجع للمحور للتراجع في المؤشرات الفرعية كمؤشر حجم مؤشر السوق الأجنبي بتراجع (10) مراتب ليسجل المرتبة (63/139). من الجدير ذكره هنا أن الحل الأمثل للاقتصاد الليبي هو التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الليبية وذلك لمحدودية وعدم كفاءة السوق المحلية.

مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors):

المحور الحادي عشر - مدى تطور بيئة الأعمال (Business Sophistication):

كانت نتائج ليبيا مترجمة نوعاً ما في جميع مؤشرات هذا المحور مما أدى إلى تراجع (25) مرتبة ليصل إلى المرتبة (136/139) في الترتيب العام 2010-2011، وهذا يعود إلى ضعف الإنتاجية للفرد والمؤسسة وإلى انخفاض قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. وبما أن قدرة المجتمع الليبي على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ضعيفة مقارنة مع الدول الأخرى أدى إلى انخفاض ترتيب ليبيا التنافسي في إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كما يلي: مؤشر عدد الموردين المحليين (26)، ومؤشر نوعية الموردين المحليين (34)، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات (47)، بالإضافة إلى تراجع مؤشر جودة رقي عملية الإنتاج بمقدار (29) مرتبة لتحتل ليبيا المرتبة (117) ومؤشر مدى تفويض السلطة (6) مراتب لتصل إلى المرتبة (139/139).

المحور الثاني عشر - الابتكار (Innovation):

تراجعت ليبيا في محور الابتكار (Innovation) ضمن مجموعة عوامل الابتكار والتطور (Innovation and Sophistication Factors) تراجع (25) مرتبة ليسجل المرتبة (131/139) هذا العام 2010-2011، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر المشتريات الحكومية للمنتجات التكنولوجية المتقدمة بتراجع (27) مرتبة ليسجل المرتبة (126/139) ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بتراجع (34) مرتبة ليسجل المرتبة (125/139)، بالإضافة إلى تراجع مؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير (16) مرتبة ليسجل المرتبة (131/139) وتراجع كل من مؤشر إنفاق الشركة على البحث والتطوير ومؤشر القدرة على الابتكار (3) مراتب و (10) مراتب ليسجلا المراتب (139/139)، (136/139) على الترتيب لليبيا ضمن الدول المشاركة. أشار تقرير اليونسكو للعلوم (UNESCO SCIENCE (REPORT, 2010)، الذي صدر أخيراً، أن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي في أقل مستوى له في العالم، ففي الدول العربية الإفريقية وصل ما بين 0.3 و 4 في المائة، خلال السنوات ما بين 2002 و 2007 من جملة الناتج القومي بينما وصل الإنفاق في الدول العربية الآسيوية 0.1 في المائة، في الفترة نفسها وفي الوقت نفسه، بينما وصل الإنفاق على البحث العلمي مستوى العالم 1.7 في المائة من جملة الناتج القومي.

وعندما كانت بريطانيا القوة العظمى في القرن التاسع عشر كان البحث العلمي سر قوتها بما توفر لديها من اختراعات، والولايات المتحدة الأمريكية وريث بريطانيا العظمى في البحث والتقدم العلمي وجذب العلماء من مختلف دول

العالم والإنفاق على البحث والعلماء لتستقطبهم بالهجرة إليها، حتى الرئيس جاك شيراك عندما كان رئيساً لفرنسا في فترته الأخيرة أعلن صراحة أن فرنسا تتبنى الهجرة الانتقائية بمعنى جذب العلماء الأفارقة في مختلف المجالات إلى فرنسا، وقد وجهت الدول الإفريقية عندئذ انتقاداً لإعلان شيراك، في أنه يريد أن يفرغ القارة السوداء من عقولها العلمية لصالح فرنسا (البرصان، 2010). ولفت إلى ما تفتقره ليبيا من الموارد البشرية واعتمادها على الموارد الطبيعية كعنصر أساسي للتنمية مما يتطلب تطوير قدرات الأفراد والارتقاء بالبحث والابتكار والاهتمام بالتكنولوجيا المتقدمة.

الخلاصة- السياسات المطلوبة لتحسين بيئة الأعمال في ليبيا:

على الرغم من تبني الحكومة الليبية للعديد من الإصلاحات في مجالات السياسات الاقتصادية وأدواتها المختلفة، فالمؤشرات الفرعية كانت أكثر انخفاضاً والتي تعكس أوجه الضعف في أداء المؤشرات، إلا أنه هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود المستقبلية لتحسين بيئة الأعمال الليبية وذلك في المجالات التالية:

أولاً- تعزيز القدرة التنافسية:

- مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية في بناء التصورات المستقبلية والاستراتيجيات.
- تحدي الزمن نتيجة وجود فجوة معرفية كبيرة مع الدول المتقدمة.
- البناء المؤسسي التدريجي والذي يعتبر عملية معقدة وطويلة الأجل.
- مرونة الإجراءات الحكومية المتعلقة بأداء الأعمال.
- تعميق وتوسعة الارتباطات الصناعية.
- تعزيز الإنتاجية عن طريق الشبكات/العناقد الصناعية.

ثانياً- تطوير القواعد الصناعية:

- تطوير إدارة الموارد البشرية.
- تأمين الحصول على التكنولوجيا.
- التجهيزات الأساسية.
- الإصلاحات المؤسسية.
- خدمات المال والأعمال.
- ربط الأجور بمعدلات الإنتاجية.
- توفير التكنولوجيا الحديثة في مختلف حقول الإنتاج.
- تقوية العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاع الصناعي.

ثالثاً- زيادة العمليات ذات الكثافة المعلوماتية والمدفوعة بالمعرفة في النشاطات، خصوصاً التي تتميز بالقيمة المضافة العالية:

- التركيز على البحث والتطوير.
- تطور مجتمعات الأعمال (Clusters).
- مقاومة التغيير.
- تصميم المنتجات.
- التوزيع والمشتريات.
- تكنولوجيا المعلومات في التجارة الالكترونية.
- استخدام الشركات لأساليب التسويق الحديثة.
- كفاءة الإدارة العليا على تفويض السلطة في الشركات.
- أداء مؤسسات القطاع العام والخاص بشكل عام.
- البيئة الداعمة للابتكار ومراكز البحث والتطوير.
- تشجيع التمويل من خلال الأسواق المالية المحلية.

رابعاً- بناء الكوادر اللازمة وتغيير الثقافة المجتمعية باتجاه الثقة والعمل واحترام العلم والإبداع والابتكار من خلال:

- جودة التعليم ومخرجاته، وخصوصاً التعليم الأساسي.
- فعالية التشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.
- التسرب المدرسي وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي.
- القدرة على ربط الأسواق العالمية بالأسواق المحلية بكلفة منخفضة.

خامساً- السياسات والإجراءات:

- إصلاحات التعليم.
- التدريب وإعادة التدريب.
- التعلم المستمر ومدى الحياة.
- معالجة الاختلالات الهيكلية لسوق العمل.
- الشراكة في البحث والتطوير.
- الحوافز الضريبية.
- تعزيز هياكل المعلوماتية، للصناعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.
- تعزيز رأس المال البشري، والإبداع المعرفي ونشره.
- تعزيز تقنية المعلومات والاتصالات الشبكية.
- الدعم المالي وخصوصاً رأس المال المبادر.

سادسا - إجراءات أخرى:

هناك إجراءات أخرى من شأنها تحسين بيئة الأعمال في ليبيا مثل:

- ضرورة وجود رؤية قوية وفعالة وواقعية للقيادة، تركز على النتائج وليس على الشعارات.
- تطبيق أسلوب مرن وتدرجي في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة لذلك، وهذا تجاوبا مع تغيرات الظروف الدولية.
- التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية (الموانئ، الطرق، المطارات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، التجارة الالكترونية).
- توسيع العلاقات التجارية مع العالم من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الجهوية (الاتحاد الإفريقي والأوروبي) والمنظمات العالمية (منظمة التجارة العالمية).
- حماية الاستثمارات من الازدواج الضريبي وتطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.
- تخفيض الأعباء المالية الإضافية المحملة على الاستثمار والإنتاج، وخاصة فيما يتعلق ب الرسوم الإدارية في الجمارك، ثمن الأراضي، تكلفة الكهرباء والمياه، تكلفة المعاملات، وباقي الأعباء الأخرى على تكلفة الإنتاج.
- مواجهة ظاهرة تهريب السلع من المنافذ غير الشرعية.
- تحديث الجهاز الإداري للدولة وجعل الموظف العام خادما لأفراد المجتمع وليس العكس.
- تحديث النظام التشريعي، وسرعة الفصل في منازعات الاستثمار وقضايا القانون المدني وتبسيط إجراءات التقاضي.
- القضاء على محاربة ظاهرة الفساد، وتبني ممارسات أكثر شفافية في عملية صنع القرار.
- ترتيب عدد من ورشات العمل مع المعنيين من القطاع الخاص والعام لضمان المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في وضع خارطة الطريق لتحسين وضع ليبيا وضمان تنافسيته دولياً.
- متابعة مؤشرات التقارير الدولية من خلال إعادة تشكيل لجنة خاصة ليشمل عملها كافة التقارير الدولية وذلك لوضع مجموعة توصيات وخطة عمل بجدول زمني لتحسين تنافسية ليبيا وأداءه في المؤشرات الدولية.

المراجع:

البرصان، أحمد. 2020. تقرير اليونسكو للعلوم 2010 يدق ناقوس الخطر: الدول العربية الأقل إنفاذا على البحث العلمي في العالم. ديوان أصدقاء المغرب

الاقتصادية الإسكوا. العدد الثاني. اللجنة منطقة في والإنتاجية النمو وتقييم الاقتصادي الأداء تقرير الأمم المتحدة. 2004. تحليل آسيا. نيويورك. لغربي والاجتماعية

Barro, Robert J. (1997). "Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study". MIT Press: Cambridge, MA.

CIA. Central Intelligence Agency. 2011. Factbook. Washington, D.C.: IFC.

Lucas, Robert (1988). "On the Mechanics of Economic Development". Journal of Monetary Economics 22: 3-42.

Romer, P. (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth," Journal of Political Economy, vol. 94, No. 5, pp. 1002-1037.

Schwab, K (2009). "The Global Competitiveness Report 2009-2010", World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

Schwab, K (2010). "The Global Competitiveness Report 2010-2011", World Economic Forum, Geneva, Switzerland.

UNESCO SCIENCE REPORT. 2010. www.unesco.org.

World Bank. 1998. World Development Indicators, 1998. C D – ROM.